كلمة

دولة الكويت

خلال أعمال الدورة التاسعة والستين

للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

15-19 سبتمبر 2025

بسم الله الرحمن الرحيم،

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء وفود الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة
الذرية،

سعادة السفير/ بيتر بوريان - رئيس الدورة التاسعة والستين للمؤتمر العام للوكالة
الدولية للطاقة الذرية،

سعادة السيد / رافائيل غروسي - مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية،

أود بدايةً أن أتقدم لسعادة السفير/ بيتر بوريان، ولبلدكم الصديق سلوفاكيا بخالص
التهنئة على ترأسكم أعمال الدورة التاسعة والستين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة
الذرية، مؤكداً على دعمنا الكامل لإنجاح أعمال هذا المؤتمر. ونود أيضاً ان نجدد
شكرنا لسعادة السفير هام سانغ ووك - رئيس الدورة الثامنة والستين على إدارة أعمال
المؤتمر بكفاءة وامتيياز. كما اغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن ترحيب دولة الكويت
بانضمام جمهورية المالديف الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد الرئيس،

اطلع وفد بلادي على التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأود ان
أعرب عن تقديرنا للمدير العام السيد رفايل غروسي وكافة العاملين بالوكالة لما
يقومون به من جهود واضحة تساهم في تحقيق أهداف هذه المنظمة الدولية.

تؤمن دولة الكويت بأهمية الدور المحوري والهام الذي تضطلع به الوكالة في
مختلف المجالات، فقد حرصت بلادي، منذ انضمامها للوكالة قبل 61 عاماً، على دعم
دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمساهمة في مبادراتها والتي من بينها على سبيل

المثال لا الحصر المساهمة في المراحل الثلاثة لبرنامج تحديث مختبرات الوكالة في سايبرسدورف وفي صندوق مبادرة الاستخدامات السلمية وكذلك انشاء مصرف الوقود النووي. كما تواصل دولة الكويت جهودها في إعداد وثيقة إطار برنامج التعاون الوطني الرَّابِع مَعَ الوكالة الدولية للطاقة الذرية (2026 – 2035)، والذي يقدم فهماً مُشتركاً بين حكومة دولة الكويت والوكالة، بشأن الأولويات الوطنية واحتياجات الجهات المعنية والتي سيتم تناولها في إطار برنامج التعاون الفني للوكالة، وقد قام خبراء من الوكالة بتقييم هذه الخطة فنياً وإدارياً وتم التوقيع عليها خلال أعمال المؤتمر بتاريخ 15 سبتمبر 2025.

كما تستضيف دولة الكويت أربعة مراكز خدمة وتعاون إقليمية بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية تُعنى في مجالات الطب، والبيئة البحرية، والوقاية من الإشعاع، وقد تم اختيار تلك المراكز من قبل الوكالة للمساعدة في تنفيذ برامجها البحثية ودعم المشاريع الإقليمية والدولية لما تملكه من خبرات مُميزة وأجهزة ومعدات مُتطورة، كما تم إعادة تعيين مركز أبحاث العلوم البيئية والحياتية في معهد الكويت للأبحاث العلميَّة للأعوام 2023 – 2027، كمركز تعاون لدى الوكالة لرصد التلوث الإشعاعي في البحار، مُتطلعين إلى مد أفق التَّعاون بينَ دولة الكويت والوكالة وإقامة شركات جديدة عبر المبادرات التي أطلقتها الوكالة. كما تم اعتماد مختبر قياس النشاط الإشعاعي في معهد الكويت للأبحاث العلمية كمركز موارد إقليمي للرصد البيئي للإشعاع ضمن إطار مجموعة الدُّول العربيَّة في غرب آسيا (آراسيا) في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتم التوقيع على مذكرة تفاهم خلال أعمال مؤتمرنا هذا بتاريخ 16 سبتمبر 2025 خلال اجتماع آراسيا 2025.

كما شهد التعاون مع الوكالة، العام الماضي، تنفيذ عدد من المشروعات التي حققت نسبة عالية من الإنجاز، وتغطي هذه المشاريع مجالات واسعة من ضمنها مكافحة وعلاج الامراض السرطانية، ورصد التلوث البحري بالبلاستيك الدقيق وتأثيره على سلامة المأكولات البحرية.

السيد الرئيس،

في مجال الأمن النووي، يركز تعاوننا الثنائي على أساس الخطة الوطنية المتكاملة للأمن النووي، التي أثبتت خلال السنوات الماضية أنها آلية فعالة تدعم نهجاً شاملاً للأمن النووي داخل البلاد، وتؤدي دوراً رئيسياً في توجيه الجهود الوطنية نحو تحقيق بنية أساسية قوية ومستدامة للأمن النووي، حيث تركز التعاون على تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية والتقنية في مختلف جوانب الامن النووي بما في ذلك مراقبة وتأمين المصادر المشعة، وخطة الاستجابة الوطنية، والاتجار غير المشروع ومراقبة الحدود من خلال تحقيق اهداف محددة في اطار العناصر الرئيسية التالية: الاطار التشريعي والتنظيمي والوقاية والكشف والاستجابة والاستدامة.

وأود في هذا الصدد أن أشيد بالجهود التي يقوم بها المدير العام وخبراء الوكالة، في سياق ضمان سلامة وامن المنشآت النووية كافة، بما في ذلك تلك المنشآت الموجودة في مناطق النزاع، ونشدد على أهمية تعاون كافة الأطراف المعنية لتجنب وقوع كارثة نووية وحماية العالم من تداعيتها المدمرة.

السيد الرئيس،

تجدد دولة الكويت تأكيدها على حق جميع الدول باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وفقاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومن هذا المنطلق،

ندعو الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الاستمرار في التواصل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لاستئناف التعاون المنشود لمعالجة المسائل العالقة بطرق شفافة وبناءة بهدف تعزيز الثقة الدولية، ودعمًا لقدرة الوكالة لقيامها بالمهام المنوطة بها، ومن ضمنها التحقق من سلمية البرنامج النووي الإيراني.

وفي هذا السياق، تعرب دولة الكويت عن ترحيبها باتفاق استئناف التعاون المشترك بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي تم التوصل إليه برعاية جمهورية مصر العربية الشقيقة، وتعتبر خطوة بناءة في سياق التأكيد على أهمية التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفقاً للمسؤوليات والمهام المناطة بها.

السيد الرئيس،

إننا في الوقت الذي نؤكد فيه على الدور المحوري للوكالة في تطبيق نظام الضمانات الشاملة، إلا أننا نحذر من مخاطر انتشار الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل، والذي يشكل تحدياً للسلم والأمن الدوليين في ظل التحديات والتطورات التي يشهدها عالمنا اليوم.

وندعو في هذا الصدد، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الالتزام بالمعاهدات الدولية وامتثالها لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتعاون مع الوكالة الدولية للتنفيذ الكامل لاتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار وتسوية جميع المسائل العالقة.

كما لا يفوتنا في هذه المناسبة، أن نشيد بالتقدم المحرز حيال التعاون القائم بين سوريا والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وصولاً لتسوية جميع القضايا العالقة خاصة تلك

المتعلقة بموقع دير الزور وفقاً لالتزامات سوريا بموجب نظام الضمانات الشاملة
ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

السيد الرئيس،

تؤكد دولة الكويت على تمسكها بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة
الدمار الشامل في الشرق الأوسط وفقاً لقرار مؤتمر مراجعة معاهدة الانتشار لعام
1995، وفي هذا السياق نلاحظ التزام جميع دول منطقة الشرق الأوسط بمعاهدة
عدم الانتشار وتطبيق اتفاق الضمانات الشاملة، ما عدا إسرائيل - السلطة القائمة
بالاحتلال - التي لا تزال ترفض إخضاع جميع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشاملة
للكالة الدولية للطاقة الذرية، علاوة على رفضها لكافة المبادرات أو اتخاذ خطوات
جدية في هذا المسار، وذلك لتمكين الوكالة من تطبيق نظام الضمانات الشاملة في
الشرق الأوسط، أو في سبيل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار
الشامل فيها.

ومن هذا المنطلق، تُشدد دولة الكويت على أهمية اضطلاع المجتمع الدولي
بمسؤولياته من التأكيد على ضرورة إنضمام إسرائيل - السلطة القائمة بالاحتلال -
لمعاهدة عدم الانتشار، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة التابع
للكالة الدولية.

السيد الرئيس،

لا يكتفي التعنت الإسرائيلي برفض المبادرات فحسب بل يواصل انتهاكاته الصارخة
لكافة القوانين والأعراف الدولية وآخرها العدوان الغاشم الذي تعرضت له دولة قطر
الشقيقة من قبل القوات الإسرائيلية الجائرة. ان دولة الكويت تدين بأشد العبارات ذلك

العدوان الغاشم الذي يشكل تهديداً خطيراً لأمن المنطقة واستقرارها، وتقويضاً مباشراً للأمن والسلم الدوليين، ونجدد موقفنا الداعي لضرورة تحمل مجلس الامن لمسؤولياته بصون الامن والسلم الدوليين واتخاذ خطوات جادة وفعالة من اجل وقف العدوان الإسرائيلي الممنهج على دول المنطقة، مؤكداً دعمنا التام لما تتخذه دولة قطر من إجراءات للحفاظ على امنها واستقرارها وسيادتها وصون سلامة المواطنين والمقيمين على ارضها.

السيد الرئيس

ينعقد المؤتمر العام وتطورات الأحداث في دولة فلسطين الشقيقة في تصاعد خطير وغير مسبوق، فما نشهده اليوم من هجمات تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي وإبادة وتهجير وتجويع وحصار، يُعد كارثة إنسانية لم يسبق لها مثيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كخطة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي لفرض سيطرة عسكرية كاملة على قطاع غزة، تلك الممارسات الاجرامية الممنهجة التي ترتكب أمام مرآى المجتمع الدولي دون مراعاة للقوانين والمواثيق الدولية، ودون رادع ومحاسبة.

وأود هنا أن اجدد التأكيد على موقف دولة الكويت المبدئي والثابت في إدانة تلك الممارسات الممنهجة التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي، ودعوتنا بضرورة اضطلاع المجتمع الدولي ومجلس الأمن بمسؤولياتهما نحو إنهاء الإبادة والعقاب الجماعي الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني الشقيق، والوقف الفوري لسياسة التجويع وتوسيع المستوطنات التي تمارسها قوات الاحتلال في فلسطين المحتلة.

ختاماً،

تؤكد دولة الكويت على استمرار دعمها للدور الريادي الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومساهماتها الفعالة في بناء القدرات للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ولمواجهة الأزمات الاقتصادية والغذائية والصحية، ودورها في تعزيز منظومات الأمن والأمان النووي في الدول الأعضاء وتطبيق الضمانات، متطلعين إلى نجاح أعمال هذا المؤتمر وتحقيق كافة أهدافه المرجوة.

شكراً السيد الرئيس،